عقد البوت وأثره في ترقية الاستثمار وإنجاز مشاريع البنى التحتية الحديثة

The bot contract and its impact on investment promotion and completion of modern infrastructure projects

تاريخ الارسال2019/10/04تاريخ القبول2019/11/26تاريخ النشر2019/12/07

مبارك بن الطيبي، سليمان قنقارة
جامعة أدرار، btmadrar@univ-adrar.dz جامعة بشار،slimandroit13@gmail.com

ملخص:
من أجل ضمان ترقية وتطوير الاقتصاد الوطني، والنهوض بمختلف القطاعات هناك عدة اليات يجب إتباعها بهدف إنجاح هاته العملية ومن بين هذه الآليات إقامة مشاريع بنية تحتية حديثة؛ من خلال فتح باب الاستثمار في هذا المجال وإشراك القطاع الخاص في هذه العملية، وتعتبر عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية من أهم الآليات التي تسمح للقطاع الخاص في ترقية الاستثمار من خلال انجاز مشاريع بنى تحتية حديثة.
كلمات مفتاحية: الاستثمار– البنية التحتية، عقود البوت.

Abstract:
In order to ensure the promotion and development of the national economy, and the promotion of various sectors there are many mechanisms that must be followed in order to make this process a success. Among these mechanisms is the establishment of a modern infrastructure project by opening the door to investment in this area and involving the private sector in this process. The BOT contract is one of the most important mechanisms that allow the private sector to encourage investment through the completion of modern infrastructure projects.
Keywords: desert – infrastructure – BOT contract

مقدمة:

عقود البوت تندرج ضمن سياسة اعتماد الدولة على القطاع الخاص لإقامة مشاريع البنى التحتية حديثة ومتطورة، وقد ظهرت هذه العقود فعليا منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وأول دولة استخدمت هذا النوع من العقود هي تركيا في عهد رئيس الوزراء "توركوت أوزال"، وذلك في إطار تنفيذ مشروع كوبري الفسفور ومحطة الكهرباء. ولجأت أيضا الو.م.أ إلى استعمال هذا النظام بداية التسعينات في عهد الرئيس بيل كلينتون، واستعملت نظام البوت في مجال تسيير الطرق والجسور، ثم ظهر الفليبين وهونج كونج وفيتنام عندما قامت هذه الأخيرة بإنشاء نفق في نهر "سايجون" بمدينة "هوشي منه".

أما في الدول العربية استعمل نظام البوت في كل من لبنان وذلك بموجب الاتفاق المبرم بين الحكومة اللبنانية والشركة الفرنسية لإنشاء وتشغيل الهاتف المحمول سنة 1944 لمدة عشر سنوات، وكذا في السعودية عن طريق تكليف حكومة هذه الأخيرة لشركات أمريكية بهدف إعادة دراسة الجدوى حول الجوانب القانونية لإتباع أسلوب البوت في تمويل وإدارة قطاع الطاقة في المملكة.

في الجزائر تعتبر تجربة عقود البوت تجربة حديثة نوعا ما، حيث أن الدولة الجزائرية لم تعتمد بشكل مطلق على القطاع الخاص بهدف إقامة وانجاز مشاريع بنية تحتية بتمويل كلي منه وفي إطار مدة زمنية طويلة نسبيا قد تتجاوز 10 أو 20 سنة، وذلك راجع ربما للسياسة المنتهجة من طرف الحكومة في انجاز هذا النوع من المشاريع من طرف الحكومة نفسها دون الاعتماد على القطاع الخاص، الذي يشوبه العديد من المخاطر خاصة فيما يخص طول المدة. لكن مما لا شك فيه أن التوجه الجديد الذي تعتمده الدول في الوقت الراهن هو ضرورة إشراك القطاع الخاص في انجاز هذا النوع من المشاريع وفق العديد من الآليات ومن بينها عقود البوت، وذلك بهدف التقليل من الإنفاق العمومي وتكليف القطاع الخاص بتمويل هاته المشاريع كليا من ذمته المالية. وبالتالي فإنه لا مفر للحكومة الجزائرية من ضرورة اعتماد هذا التوجه عاجلا أم أجلا، وخاصة في مجال السياحة التي تتميز بها الجزائر من خلال تعدد الثقافات وتعدد تقاليد سكانها، التي تعتبر ثقافة مميزة مشكلة من مزيج من العادات والتقاليد المحلية الخالصة التي مزال السكان محافظين عليها إلى الآن رغم مرور السنوات.

وعليه فإن الإشكالية المتوصل إليها في هذا الصدد هي كالأتي: **إلى أي مدى يعتبر انجاز مشاريع البنى التحتية أداة هامة في ترقية وتطوير الاستثمار اعتمادا على عقود البوت؟**

للإجابة عن هذه الإشكالية سوف نقوم بدراسة النظام القانوني لعقد البوت باعتباره أهم وسيلة لإنجاز مشاريع البنى التحتية، حيث سنعالج في المبحث الأول ماهية عقد البوت نتطرق فيه إلى كل من مفهوم عقد البوت وكذا أنواعه، أما المبحث الثاني سنخصصه لدراسة أهمية ودور هذا العقد في إنجاز مشاريع البنى التحتية وتطوير وترقية الاستثمار.

المبحث الأول: مفهوم عقد البوت B.O.T

مفهوم عقد البوت يضعنا أمام جزئيتين أساسين؛ الأولى تتمثل في تقديم مختلف التعاريف المطروحة لهذا العقد والثانية تتمثل في دراسة مختلف الأشكال والصور التي يتضمنها.

المطلب الأول: تعريف عقد البوت

عقود البوت كما سبق وأشرنا عبارة إنجليزية متكونة من ثلاث كلمات وهي "Build" التي تعني الإنشاء أو البناء، أي قيام المستثمر بإنشاء مشروع ما، وكذا كلمة "Operate " والتي تعني التشغيل أو الإدارة أو التسيير، أي تشغيل المستثمر للمشروع الذي أنجزه في إطار هذا العقد، ثم أخيرًا "Transfer" تعني التحويل، أي معناها تحويل ملكية المشروع موضوع العقد إلى الدولة بعد قيام المستثمر بإنشائه وتشغيله لفترة من الزمن يتفق عليها في العقد، وعقد البوت يندرج ضمن العقود التي تدخل في حيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار انجاز مشاريع البنى التحتية، حيث يسمى المستثمر في هذا الإطار بالشريك الخاص وكذا الحكومة بالشريك العام، وعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر بدورها عقود استثمار.

ويعرف عقد البوت على أنه عقد تعهد بموجبه الدولة إلى احد أشخاص القانون الخاص سواء من داخل الدولة أو من خارجها، بهدف قيامه بإنجاز مشاريع البنية التحتية عن طريق مهمة شاملة تتضمن تصميم المشروع وإنشائه وتمويله واستغلاله وصيانته ونقل ملكيته عند نهاية مدة العقد[1]، كما عرفه البعض على أنه عقد تقوم بمقتضاه الدولة بمنح أحد الأشخاص غالبا ما يكون شخصا معنويا نظرا لضخامة المشروع على أن يقوم بإنشاء أو تطوير أو تحديث أحد المرافق العامة الاقتصادية وتمويله على نفقته الخاصة على أن يمتلك أو يستأجر هذا المرفق ويشغله بنفسه أو عن طريق الغير مقابل حصوله على عائد تشغيل المرفق طوال مدة العقد، ويلتزم هذا الشخص بإعادة أصول المشروع إلى الدولة أو إلى أي أشخاصها المعنوية عند نهاية العقد بالشروط والأوضاع المبينة في العقد[2]. كما يقصد به أيضا تسليم الدولة للقطاع الخاص صاحب رأس المال قطعة من الأرض لإقامة مشروع من مشروعات البنى التحتية الأساسية والمرافق العامة وفقا لمواصفات محددة سلفا بين الدولة

والمستثمر ويتحمل المستثمر كافة أعباء البناء والتشغيل، ويكون للمستثمر الحق في الحصول على إيرادات تشغيل المشروع لمدة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها في العقد، كلما زادت تكاليف إنشاء المشروع وقل إيراده كلما طالت هذه المدة الزمنية؛ وكلما قلت تكاليف الإنشاء وزادت الإيرادات كلما قلت المدة الزمنية المتفق عليها، وبعد انتهاء المدة الزمنية المتفق عليها يتم تسليم المشروع بكل ما فيه من أجهزة ومعدات والآلات للدولة لتقوم بتشغيله لحسابها[3]. وأخيرًا عرفه البعض على أنه عملية تعاقدية من خلالها يجتمع عدد من الشركات الخاصة تحت اسم شركة المشروع التي تتولى تمويل وإنشاء واستغلال مرفق عام تم منحه بواسطة الدولة خلال مدة معينة، على أن شركة المشروع تلتزم بإعادة المشروع إلى الجهة مانحة الالتزام في نهاية العقد[4].

ويتبع في عقد البوت حتى يحصل المستثمر المتعاقد مع الجهة الحكومية على حقوقه المالية نفس الأسلوب المتبع في عقود امتياز المرافق العامة، أي أنه بعد انجاز المشروع المتفق عليه الذي يكون موضوعه مرفق عام يقدم خدمات للأفراد، هذه الخدمات لا تكون بصفة مجانية وإنما تكون بمقابل، بحيث يفرض المستثمر صاحب المشروع على الأفراد الذي يرغبون بالاستفادة من الخدمات التي يقدمها المرفق رسوم معينة تحدد قيمتها حسب نوع الخدمة المقدمة، وتزيد نسبة الرسوم كلما ازدادت قيمة وجودة الخدمات، وبالتالي فإن عقد البوت يقوم على مبدأ نتائج الاستغلال في تحصيل المقابل المالي لصالح الشخص الخاص أو المستثمر[5].

المطلب الثاني: أشكال وصور عقد البوت

يتميز عقد البوت في كونه يتضمن على العديد من الأشكال والصور التي يمكن للدولة المتمثلة في هذا الإطار بالشخص العام أن تلجأ إليها وفقا للطريقة التي تناسبها، فبناء على طبيعة المركبة لهذا العقد وعلاوة عن الصورة الرئيسية التي تتمثل في البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)، فهناك عدة صور أخرى تتفرع عن نظام البوت سوف نقوم بالتطرق إلى الأهم منها كالآتي:

أولا: BOOT(Build- Operate- Transfer)

تعني بالترجمة إلى العربية ب: بناء، تشغيل، تمليك ونقل الملكية، وبموجب هذا العقد يقوم الشخص الخاص المتمثل في شركة المشروع أو المستثمر ببناء المشروع وتشغيله وإدارته وتملكه طوال مدة العقد ملكية تكفل له سهولة تشغيله وصيانته[6]، ولكن هذه الملكية تكون مؤقتة بحيث تزول بعد انتهاء المدة القانونية للعقد وهنا يقوم الشخص الخاص المستثمر بتسليم المرفق إلى الدولة التي تعتبر المالك الأصلي. وتختلف هذه الصورة

عن الصورة الأصلية (B.O.T) على كونها تتضمن عملية إضافية والمتمثلة في إمكانية المستثمر بتملك المشروع خلال مدة العقد.

ثانيا: LROT(Lease-Rewal-Transfer)

ومعناها بالعربية الإيجار والتجديد والتشغيل ونقل الملكية، ويقوم الشخص العام في مفهوم هذه الصور بإيجار مرفق عام موجود فعلا أي قائم ومبني؛ لأحد أشخاص القانون الخاص المتمثل في المستثمر حيث يقوم هذا الأخير بالقيام بعملية ترميم وتجديد المشروع وإعادة إصلاحه وصيانته وتحديثه وتشغيله فيما بعد طوال مدة العقد، على أن يتم تحويل هذا المرفق إلى مالكه الأصلي المتمثل في الشخص العام، وهنا يقوم هذا الأخير بتشغيله بنفسه أو بتجديد إيجاره إلى نفس المستثمر الذي قام بإعادة تجديد المرفق أو إيجاره إلى شخص أخر.

ثالثا: BOO(Build-Own-Operate)

نموذج ال BOO يعني بناء، تمليك وتشغيل، ومفاد هذا الشكل أن يقوم المستثمر بتسلم قطعة أرضية يتولى انجاز وبناء مشروع فيها، يكون هذا المشروع ملكا له وليس للشخص العام، ثم يتولى تشغيله وإدارته. ومما يميز هذه الصورة من عقود البوت عن الصور الأخرى هو أنه في نهاية مدة العقد، لا تنتقل ملكية المشروع إلى الشخص العام وإنما يبقى المستثمر مالكا له[7]، وتكون هذه الملكية شبه دائمة حيث ينتهي المشروع مع نهاية هذا الامتياز وتكون غلبا في مجالات استغلال حقول النفط وكذا المناجم، وبالتالي عند انتهاء كمية النفط الموجود في المكان المقام عليه مشروع الاستخراج والتنقيب، فإن المشروع المنجز يصبح لا فائدة منه وبالتالي ينتهي العقد تلقائيا[8].

رابعا: DBFO (Designe-Build-Operate:

ومفاد هذه الصورة أن يقوم المستثمر بعملية تصميم المشروع وبنائه وتمويله من ماله الخاص وتشغيله وتلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب في الحالات التي تكون فيها المشاريع ضخمة وتتطلب مبالغ مالية كبيرة قد تعجز الحكومة عن توفيرها، وفي هذا الأسلوب أيضا لا تسرد الدولة ملكية المرفق وإنما تحصل على ثمن العقار وعلى نسبة الأرباح من شركة المشروع، أما ملكية المرفق فتبقى للمستثمر في نهاية مدة العقد[9].

خامسا : BTO (Build – Transfer Operate)

وهي تعني، بناء، تحويل وتشغيل، وقد يرى البعض أن هذه الصورة هي نفسها الصورة الأصلية والرئيسية المتمثلة في BTO ولكن هي ليست نفسها، والفرق بينهما يكمن في أن الحكومة هي التي تقوم بإنشاء المشروع وبنائه بنفسها وعند الانتهاء من عملية البناء فإنها

تقوم بتكليف أحد أشخاص القانون الخاص بتشغيله وتسييره و وتجهيزه وصيانته طول مدة العقد، بحيث يقوم بعد هذه المدة بإعادة تسليمه إلى مالكه الأصلي المتمثل في الشخص العام، وهذه الصورة تعتبر أحد عقود الخدمات بحيث يبرم الشخص الخاص عقد مع الجهة الحكومية لتسيير مرفق عام ما وتقديم خدمات، ونجد هذه الصورة في المشاريع ذات الطابع السياحي كالفنادق.

سادسا: BLT (Build- Lease – Transfer)

وهي تعني باللغة العربية بالبناء والإيجار ونقل الملكية، وفي هذه الصورة تقوم شركة المشروع بإنجاز المشروع وبنائه وتمويله ولا تقوم بتشغيله وإدارته وإنما تقوم بتأجيره إلى الجهة الحكومية التي تقوم بعمليه التسيير والإدارة بنفسها أو إيجاره إلى شخص آخر على أن تنتقل ملكية المشروع في نهاية مدة العقد إلى الحكومة التي تعتبر المالك الأصلي للمشروع. وفي حالة تأجير المرفق إلى الجهة الحكومية، فتقوم هذه الأخيرة بتسيير المرفق العام مقابل مبلغ مالي تدفعه إلى شركة المشروع خلال فترة دورية محددة في العقد قد تكون كل شهر أو كل سنة طول مدة العقد إلى غاية انتقال ملكية المرفق إليها.

المبحث الثاني: دور وأهمية عقد البوت في إنجاز مشاريع البنى التحتية

وضعت عقود البوت من أجل أن تكون أداة جديدة ومناسبة لتلبية طلبات القطاع العام لإقامة مشاريع البنى التحتية، فهي توفر البديل من الدعم المالي للسلطات العمومية بهدف إنشاء المشاريع، بحيث يعتبر مشكل التمويل المالي من أكبر المشاكل التي تعاني منه أغلب الدول النامية رغم ما تملكه من ثروات وموارد باطنية، إضافة إلى مشاكل المديونية الخارجية وعدم التحكم في التكنولوجيا الحديثة واللجوء إلى الاقتراض الخارجي بهدف تمويل وتغطية إنجاز المشاريع الجديدة التي لم تنجز بعد، أو تكملة المشاريع التي هي في إطار الإنجاز فهذا يعتبر أمر غير إيجابي لأنه يؤدي إلى تفاقم نسبة المديونية الخارجية، وبالتالي تعتبر عقود البوت كأفضل وأحسن الحلول للخروج من هاته المشاكل. وعليه ومما سبق تظهر لنا الأهمية البالغة لعقود البوت في مجال إنجاز مشاريع البنى التحتية من جهة وكذا تجنيب الحكومة من الإنفاق العمومي الكبير والمتزايد من إنجاز هذا النوع من المشاريع من جهة أخرى. وسنبين في هذه الجزئية المبررات التي دفعت مختلف الدول إلى اللجوء إلى هذا النوع من العقود ثم بعدها نعطي أهم الإيجابيات التي يحتوي عليها العقد.

المطلب الأول: مبررات لجوء الدول إلى إبرام عقود البوت

من أهم الأسباب والمبررات التي تدفع الدول إلى اللجوء إلى إبرام عقود البوت هي كالآتي:

- الإيجابيات المتعددة التي تقدمها هذه العقود للدولة من خلال التقليل من الإنفاق العموم، فهي قد تساهم إلى تقليل نسبة ذلك إلى أقل حد ممكن بحيث أن معظم الدول تلجأ إلى عقود البوت بهدف تقليل العبء على مواردها المالية المحدودة والمقيدة مما يساعدها على الإنفاق في مجالات أخرى تكون أكثر أهمية[10]. وبالتالي بلجوئها إلى عقود البوت يؤدي إلى تقاسم الأدوار وبالتالي يتكلف القطاع الخاص بالتمويل والتشغيل في حين يتكلف القطاع العام الحكومي بالقيام بمهام الرقابة والإشراف والتنظيم، وبالتالي استبعاد هذا القطاع من عمليتي التمويل والإنفاق[11]. كما أنه يساعد على الاستخدام الفعال لموارد الدولة العمومية، وذلك بهدف تجنب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي الذي يتميز بالتلاعب في الحصول على القروض، أو ما تشهده من سلبيات وكذا المديونية مما يدفع العديد من الحكومة بالاستعانة بالقطاع الخاص على اعتبار إتاحة الفرصة لهذا القطاع للقيام بالعديد من المهام في تقديم الخدمات بالنسبة لمشروع معين يؤدي إلى تخصيص أفضل للمخاطر[12].
- تقسيم المخاطر التي قد تنتج عن هذه العقود بطريقة عادلة بين طرفي العقد مما يساعد على تحملها وتجاوزها بهدف إنجاح إقامة هذه المشاريع[13]، ويكون ذلك عن طريق نقل جزء من هذه المخاطر للقطاع الخاص لتحملها والتي لا يمكن للدولة تحملها لوحدها.
- حاجة الدول إلى تنمية اقتصادية ومواكبة التطورات الحديثة خاصة في المجال التكنولوجي بحيث أن معظم الدول يستحيل عليها القيام بذلك بسبب عدم سيطرتها وتمكنها من الاستغلال الأمثل مما يدفعها للبحث عن المساعدة من شركاء خواص يتمتعون بهذه المواصفات سواء باستيراد رؤوس الأموال أو بنقل التكنولوجيا أو الخبرات الإدارية و المهنية المتطورة[14]، حيث أن معظم المشاريع الكبرى المتعلقة بالبنى التحتية تتسم بالتعقيد والدقة في الإنجاز مما يصعب على الدولة القيام بها، كما أن القطاع الخاص يتسم بالكفاءة والفعالية في تقديم هذه الخدمات في أسرع وقت وبنوعية جيدة وذلك نتيجة للتغيير التقني والاقتصادي والإداري المتسارع وضغوطات المنافسة المتزايدة التي يمكن للشريك الخاص التكيف معها ومع متطلباتها، بحيث كلما كانت قدراته قوية كلما كان الميل إلى عقد البوت من طرف الدول أكبر، وذلك بسبب تزويد الشريك العام بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقة ومختلف مجالاتها [15].
- عجز تسيير المرافق العامة بالأساليب القديمة خاصة المرافق العامة ذات الطبيعة الاقتصادية، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على مردودية المرفق، مما يؤثر بدوره على تحقيق المصلحة العامة، وأيضاً ضعف معدل الاستقلال المالي للجماعات المحلية مقارنة مع المهام الاقتصادية الموكلة إليها

بموجب القوانين المعتمدة في النظام اللامركزي، والتي عادة لا تستجيب إلى متطلبات تمويل البنى التحتية مما يؤدي إلى العجز في تلبية حاجات الأفراد المحلية، كما أنه لا يمكن إنكار عجز الحكومة في تسيير القطاع العام الاقتصادي الذي يتطلب التأقلم مع مختلف التحولات وأيضاً ضعف المراقبة المالية على المؤسسات والمقاولات العمومية للفروع التابعة لها[16].

المطلب الثاني: فوائد ومحاسن عقد البوت

ومن أهم الأسباب التي تدفع معظم الدول إلى اللجوء إلى إبرام عقود البوت هو نظراً للفوائد الكبيرة التي تقدمها ومن بينها:

أولا: عقود البوت تخفف الإنفاق العمومي المتزايد من طرف الدولة

إن أهم عنصر إيجابي يمكن لعقود البوت أن تقدمه للدول التي تسعى للتعاقد في إطار هذه الصيغة، هو أن هذه العقود تعتبرها حكومة الدولة كمعجزة لمواجهة مشكل قيود الميزانية، كما أنها تخفف عن الأعباء المالية للدولة بحيث أنه في ظل هذه العقود فإن القطاع الخاص هو الذي يتحمل عملية تمويل المشروع ومخاطر وليس حكومة الدولة، مما يسمح بتوجيه الموارد المالية للدولة إلى قطاعات أخرى أكثر أهمية، خاصة القطاعات التي لها صلة مباشرة بالمجال الاجتماعي، والسبب في ذلك يكمن في وجود بعض الحاجات التي تعد أساسية لا يمكن لمواطني الدولة الاستغناء عنها والتي تعد ضرورية في حياتهم اليومية كتوفير خدمات المياه والصرف الصحي، والصحة والتعليم، وهذه الخدمات غالباً ما تتم في مشاريع التي تتطلب موارد مالية كبيرة وعلى الدولة أن توفرها سواء كانت دولة غنية أو فقيرة وبالتالي لكي تخفف الدولة من أعباء ميزانيتها العمومية فإنها تلجأ إلى عقود البوت التي تعتبرها الحل الأمثل في ذلك عن طريق تكليف القطاع الخاص بتمويلها كلياً من ذمته المالية وإنشائها وتحمل مخاطرها[17].

ثانياً: مساهمة عقود البوت في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية

تهدف عقود البوت لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والتشجيع على الاستثمار داخل الدولة المضيفة، وعليه تساهم في تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة مما يحفز هذه الأخيرة إلى الاتجاه أكثر إلى التعاقد بأسلوب البوت بأكبر عدد من المشاريع وفي مختلف المجالات دون أن تثقل كاهل ميزانيتها ودون أن تلجأ إلى الاقتراض الخارجي والسلبيات المتعددة التي يحتوي عليها، وبالتالي فإن هذا الأسلوب يؤدي إلى توفير العملة الأجنبية

الصعبة التي تحتاجها الدولة لمواجهة سيولة العملة الأجنبية في السوق المحلية، وذلك راجع إلى اعتبار أن عقود البوت من عقود الاستثمار الدولية وكذا عقود التجارة الدولية.

ثالثاً مساهمة عقود البوت في نقل التكنولوجيا الحديثة:

يعد مجال التكنولوجيا من المجالات التي تعتبر أكثر أهمية في الوقت الراهن دون جدال، ومعظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية تسعى إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها في إقامة مشاريعها التنموية بهدف عصرنتها وتطويرها وتحديثها، ويمكن القول أن فشل المشاريع التنموية في البلدان النامية راجع إلى عدم توفر أو عدم استعمال التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي ونظرا لعدم قدرة الدول النامية على استعمال التكنولوجيا الحديثة نظرا لعدم امتلاكها لها، قامت هذه الدول باستقطاب خبرات الخواص الأجنبيين الذين يمتلكون الخبرة في المجال التكنولوجي، بهدف نقل التكنولوجيا الحديثة من الدول المتطورة إلى الدول النامية، واستعمالها بهدف تطوير مشاريع البنى التحتية وكذا المشاريع التي تساهم في تحقيق التنمية، ومن بين هاته المشاريع التي تساعد على ذلك هي المشاريع المقامة في إطار عقود البوت بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص المتمثل في المستثمر الأجنبي الذي يملك خبرة في المجالات التي تتطلب استعمال التكنولوجيا الحديثة، وتساهم عقود البوت في نقل التكنولوجيا الحديثة واستفادة الدول منها بأقل التكاليف، باعتبار أن هذه العملية تعد من المهام التي يلتزم المتعاقد مع حكومة الدولة في عقد البوت بأدائها، فالشريك الخاص يقوم بإنجاز المشروع وتشغيله مستعملا في ذلك لأحدث اعن طريق تطوير وتحديث هذه التكنولوجيات باستمرار نظرا للتطور السريع الذي يشهده مجال المعلوماتية والتقنيات الحديقة.

رابعاـ عقود البوت تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة الأجيال القادمة والقضاء على مشكل البطالة

تعرف التنمية المستدامة على أنها عملية تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، وعقود البوت تحقق هذا الهدف من خلال تكليف القطاع الخاص بإنشاء مشاريع بنى تحتية تنموية بتمويل كلي من طرفه هو دون أدنى تمويل من طرف الدولة، وهذا ما يساعدها على الحفاظ على مستوى السيولة المالية في خزينتها

العمومية دون التأثير عليها بالنقصان، كما تساهم في إقامة مشاريع تنموية تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية معاً، ومن جهة أخرى يساهم نظام إقامة المشاريع وفق عقد البوت في القضاء على مشكل البطالة، فهي تفتح الباب لإنشاء مشاريع تنموية واقتصادية تساهم في توظيف العديد من البطالين وخلق فرص العمل، ومعظم الشركات العالمية ذات الرأسمال المرتفع تسعى إلى توسيع مشاريعها نحو مختلف الدول خاصة الدول النامية، وذلك بحثاً عن اليد العاملة الرخيصة وغير المكلفة[18]

خاتمة:

لقد بات مؤكداً على حكومات دول العالم الثالث ومن بينها حكومة الجزائر العمل على ترسيخ أكثر لمبدأ الاعتماد على القطاع الخاص فيما يخص الاستثمار في مجال إنشاء مرافق البنى التحتية، في ظل التغيرات التي تطرأ على العالم الناتجة على التأثيرات السلبية لمختلف الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، وتعتبر عقود البوت أحد الحلول التي تمكن وتساعد الدولة على إنجاز مرافق البنى التحتية الضخمة دون أن يؤثر ذلك على ميزانيتها العمومية من خلال قيام المستثمر المتمثل في الشخص الخاص في عقد البوت بتمويل المشروع كلياً من ذمته المالية دون أي إنفاق من خزينة الدولة العمومية، وهذا يعتبر أهم عامل وأهم سبب يجعل الدول تلجأ إلى التعاقد في إطار هذا النوع من العقود الذي يمكن أن يعتبر كمعجزة لحل مشكل تمويل منشآت البنى التحتية التي بقيت مجمدة معظمها بسبب نقص التمويل المالي.

وقد توصلنا في ختام هذا البحث إلى بعض التوصيات في إطار الاعتماد على عقود البوت بهدف تمويل وإنشاء مرافق البنى التحتية، خاصة في الجزائر التي تعاني في الوقت الراهن من أزمة مالية حادة ناتجة عن انخفاض في الأسعار المعتمدة لبراميل النفط التي تعتبر مصدر الدخل الأساسي في الجزائر منذ الاستقلال، بحيث هذه التوصيات من شأنها مساعدة الحكومة على تبني هذا النظام الذي شهد نجاحاً في أغلب دول العالم؛ ونذكر من هذه التوصيات ما يلي:

- إعطاء الأهمية اللازمة للقطاع الخاص خاصة الذي بإمكانه العمل بنظام عقود البوت بهدف إقامة مشاريع بنى تحتية ضخمة وحديثة تتلاءم واحتياجات الدولة والمواطنين.

- المبادرة باقتراح مشروع قانون ينظم أحكام عقود البوت يعتبر أحد العقود التي تتفرع عن هذا النظام الأخير، بحيث أنه في غياب نظام قانوني خاص ومستقل فإن هذه التجربة قد يكون محكوم عليها بالفشل. كما يجب أن يتضمن هذا النظام القانوني تحديد المدة القانونية للعقد التي يجب أن تكون على أقل تقدير 05 سنوات وأقصى تقدير 99 سنة، وكذا تحديد نظام التعويضات، وكذا حقوق والتزامات كلا الطرفين.
- ضرورة عمل الحكومة على تسهيل كافة الإجراءات والإمكانيات والوسائل القانونية والمادية للمستثمرين خاصة الأجانب حتى يتمكنوا من استغلال رؤوس أموالهم وتحويلها إليها ويكون ذلك عن طريق تقديم الحوافز المالية والقانونية بشكل خصوصي كالإعفاء من الضرائب لمدة زمنية معينة وتسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير العقارات المخصصة لهذا النوع من المشاريع الاستثمارية، خاصة في المشاريع ذات الطابع الاقتصادي، كما يجب على الحكومة السماح لهؤلاء المستثمرين بتمكينهم من تحويل أرباحهم المشروعة خارج الدولة المضيفة.
- تقديم الضمانات القانون التي تسمح للمستثمرين الأجانب بالاطمئنان على أعمالهم وأموالهم في الدولة المضيفة، ومنها الثبات التشريعي من خلال عدم تطبيق القوانين المتعلقة بالاستثمار الجديد على العملية التعاقدية إذا كانت هذه القوانين لا تخدم المستثمرين والعكس في حالة ما كانت تخدم مصالح المستثمر خاصة من الناحية المالية، وكذلك عدم التعرض بنزع الملكية.
- ضرورة تعاقد الحكومة مع مستثمرين يتمتعون بقدرات ومهارات تساعدهم وتمكنهم من انجاز مشاريع وفقا لما يتلاءم مع مواصفات المشاريع المقامة في إطار عقد البوت.

الاحالات:

[1] الحديدي طه محيميد جاسم، (2013) النظام القانوني لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT وتطبيق قواعد التحكيم في تسوية المنازعات, مصر، دارالكتب القانونية، ص13.

[2] جبريل جمال،(2001)، الطبيعة القانونية لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية الBOT، مصر، سلسلة اصدارات البحوث الادارية لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ص83.

[3] الهيجي عصام أحمد،(2014)، التحكيم في منازعات عقود الاستثمار، مصر، دار الفكر الجامعي، ص12.

[4] الشرع يعرب محمد، (2010)، دور القطاع الخاص في إدارة المرافق العامة الاقتصادية، دراسة مقارنة، مفاهيم في المشاركة بين القطاعين العام الخاص نماذج عقدية تطبيقية BOT، دمشق، دار الفكر، ص214.

[5] حمادة عبد الرزاق حمادة، (2014)، عقود الشراكة (ppp)، الإسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة، ص69.

[6] البشبيشي أمل نجاح، (2004)، نظام البناء والتشغيل والتحويل B.O.T، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد35، ص06.

[7] صلاح الدين كاميليا، (ديسمبر 2011)، الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين النظام العام والخاص في قانون الأونسيترال النموذجي في التشريعات العربية "دراسة تحليلية"، ندوة الإطار القانوني لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (ppp) والتحكيم في منازعاتها،شرم الشيخ-مصر، ص133.

[8] البشبيشي أمل نجاح، المرجع السابق، ص07.

[9] الحديدي طه محيميد جاسم، المرجع السابق، ص 31.

[10] حصايم سميرة، (2012)، عقود البوت إطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، ص 30.

[11] لكحل أمين،(2014)، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران SEOR، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، جامعة تلمسان، ص40.

[12] الزغبي محمد عبد الخالق محمد،(ديسمبر 2011)، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين النظرية والتطبيق والتحكيم في منازعاتها، دورة الإطار القانوني لعقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص (ppp) والتحكيم في منازعاتها، شرم الشيخ- مصر، ص 215.

[13] Xavier Benzanocon ,Laurent Deruy,Roger Fiszelson , Marc Foranccіri,(2005) les nouveautx contras de Partrnariat Publice Privé, Analyses juridiques financiers et comptbles – conseils pratiques, le moniteur éd , paris, p49.

[14] قصوري رفيقة، (2011)، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، ص 48

[15] الرشيد عادل محمود، (2006)، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم- النماذج- التطبيقات)، القاهرة، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص11.

[16] بوعشيق أحمد، (01 إلى 04 نوفمبر 2009)،عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة للمغرب، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية, معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 03.

[17] حمادة عبد الرزاق حمادة، عقود الشراكة(ppp)، المرجع السابق، ص 201.

[18] رمضان علي عبد الكريم دسوقي عمر، (2011)، الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ودور التحكيم في تسوية المنازعات الخاصة بها، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، ص87.